أثر التكامل الاقتصادي العربي على تنمية السياحة البينية دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

The impact of Arab economic integration on the development of inter-tourism- Study the experience of the GCC countries

طهراوي دومة علي
المركز الجامعي غليزان، الجزائر *
بوبكر مصطفى
الجامعة البويرة، الجزائر
phd.tahraoui@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/05/27 ؛ تاريخ القبول: 2019/07/17 ؛ تاريخ النشر: 2019/12/13

مستخلص: نهدف من خلال هذه الدراسة الى دراسة أهم الخطوات المنجزة لدعم التعاون الاقتصادي في قطاع السياحة و السياحة البينية. فرغم الرعاية المؤسسية التي يحظى بها التعاون الاقتصادي في الوطن العربي، إلا انه لم يسهم في رفع الحواجز والعقبات امام تنمية السياحة البينية، فالنتائج المحققة لا تعكس مقومات التكامل .لكن دراستنا لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1995-2014) بينت لنا نتائج اكثر ايجابية، إذ ركزت دول المجلس على استغلال السياحة البينية في المنطقة من خلال توفير هيئات تمويلية للتمويل المتخصص في القطاع السياحي وقطاعات البنى التحتية المكملة له، مما أدى إلى زيادة نمو السياحة البينية داخل دول المجلس، والتي تتراوح بين 30% و40 %، وهذا ما يبين الاثار الايجابية للتعاون بين دول المجلس على السياحة البينية.

الكلمات المفتاحية: تكامل اقتصادي، سياحة، سياحة بينية، مجلس التعاون الخليجي.
تصنيف JEL: F02 ؛ F15 ؛ F29

Abstract: The Object of this study is to study the Most important steps taken to support economic cooperation in the tourism sector and inter-tourism. The results achieved do not reflect the éléments Of complementarity. But our study of the experience of the Gulf Cooperation Council (GCC) During the period (1995-2014) , showed us more positive results As the GCC countries focused on exploiting intra-regional tourism Through the provision of financing bodies specialized financing in the tourism Sector And complementary infrastructure sectors Which has led to increased growth of intra-regional tourism Ranging between 30% and 40%. This shows the positive effects of Cooperation between the GCC countries on inter-tourism.

Keywords: Economic integration; Tourism; Inter-tourism; GCC.
Jel Classification Codes : F02 ; F15; F29

* المؤلف المراسل.

مقدمة

تشير بيانات منظمة السياحة العالمية إلى أن السياحة البينية العربية تشكل في المتوسط نسبة 42% من عدد السياح حيث يتوقع انها ستنخفض الى نسبة 37 % سنة 2020، ومقابل ذلك تزداد نسبة السياحة العربية إلى خارج الاقليم العربي نسبة 63 %. وفي اوروبا فتشكل السياحة البينية داخل القارة نسبة 88% مقابل حوالي 21 % سياحة خارج القارة الاوربية. أما في دول مجلس التعاون الخليجي فالنسبة تبلغ 80 %من السياحة خارجة من دول المجلس الى وجهات خارجية، حيث ينفق السائح الخليجي 260 مرة اكثر من غيره على تذاكر السفر و430 مرة اكثر من غيره على الإقامة والتنقلات ، و اجمالي ما ينفقه السياح الخليجيون يمثل أكثر من 27 مليار دولار سنويا في الخارج. حيث تشير التوقعات الى احتمال ارتفاع هذه النسب سنويا مقابل نمو طفيف في نسبة السياحة البينية داخل المنطقة و ايضا من الدول العربية الاخرى على الرغم من المقومات السياحية الي تتميز بها المنطقة على غرار جميع الدول العربية .

ومن اجل تحسين معدل جذب السياح بصفة عامة و السياح العرب بصفة خاصة انتهجت دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجيات لدعم قطاع السياحة، فنجم عن التكامل مشاريع ضخمة في البنى التحتية ونمت الاستثمارات البينية اضافة الى المشاريع الخاصة بالقطاعات المكملة لقطاع الساحة كالتعاون التقني والعلمي والثقافي الذي جاء في اتفاقية مجلس التعاون الخليجي كبند اساسي وضروري في التعاون لاستكمال الوحدة في المنطقة . وفي اطار ما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية:

اشكالية الدراسة: الى اي مدى نجحت تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في تنمية السياحة البينية بين الدول الاعضاء؟.

فرضيات الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع نطرح ثلاث فرضيات اساسية:

- لقد اثر التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ايجابيا على السياحة البينية.
- تكامل دول مجلس التعاون الخليجي سمح لها بتحسين مؤشراتها الخاصة بالتنافسية السياحية.

اهداف الدراسة : يهدف البحث الى ما يلي :

- بيان أهمية السياحة على اقتصاديات الدول العربية .
- التعرف على واقع التكامل الاقتصادي العربي وخصوصا أهم الخطوات المنجزة لدعم التعاون الاقتصادي في قطاع السياحة و السياحة البينية.
- تحليل أثر التعاون الاقتصادي على تنمية السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي.

منهجية الدراسة : يعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك لتتبع المتغيرات المدروسة كأساليب التعاون و الشراكة في المنطقة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة ومن ثم تحليل اثر الشراكة على نسب تدفق السياحة البينية العربية و كذا تقدم الاستثمارات في ذات القطاع بالاعتماد على الاسلوب التحليلي .

أولا : دراسة مسار و انجازات التكامل الاقتصادي العربي

إن محاولات التكامل العربي غير حديثة حيث شهدت عدة محطات ارتبطت بالمراحل والتطورات التي عرفتها المنطقة بالكامل، من التعاون في مجال الدفاع إلى الثقافة و التعليم حيث لم يحظى الاقتصاد بالقدر المأمول من التعاون على الرغم من وجود عدة اتفاقيات وبرامج تهدف الى بناء اتحاد لدعم اقتصاديات الدول العربية .حيث سوف نحاول تقييم مسار التكامل الاقتصادي العربي فيما يلي:

1- تاريخ التكامل الاقتصادي العربي: لقد تعددت محاولات التكامل الاقتصادي العربي، والتي يمكن ارجاعها الى تاريخ نشأة جامعة الدول العربية عام 1945. حيث تنقسم هذه المحاولات الى مجموعتين:

المجموعة الأولى تعنى بمحاولات التكامل الاقتصادي العربي داخل نطاق الجامعة العربية، والتي نجم عنها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي قام بإنشاء السوق العربية المشتركة في سنة 1964 ومنطقة التجارة الحرة العربية في سنة 1996 (عفيف،2003، ص:219).

المجموعة الثانية فهي تلك التجمعات الاقليمية خارج نطاق الجامعة، اين شهد الوطن العربي ثلاث تجمعات اقليمية هي: مجلس التعاون الخليجي العربي ، مجلس التعاون العربي الخاص بدول المشرق العربي ويضم: الاردن، العراق، مصر و اليمن (فشل سريعا هذا التعاون اعقاب اجتياح العراق للكويت)، اتحاد المغرب العربي و يضم دول شمال افريقيا و هي : تونس ، الجزائر، ليبيا ، المغرب ، موريتانيا .

2- التعاون العربي في مجال السياحة: بالرغم من برامج التعاون العربية المتعددة في العقود السابقة ، الا ان قطاع السياحة لم يلقى القدر الكافي من الاهتمام في رزنامة اتفاقيات قادة الدول العربية بالرغم من الاهمية القطاع في حل مشاكل تنموية عدة في المنطقة الا ان دول قليلة كدول الخليج بادرت باستغلال مقوماتها السياحية اولا لخدمة السياحة و ايضا لتوفير مناخ لاستقبال السياحة البينية العربية .

2-1- واقع السياحة البينية العربية: تتميز المنطقة العربية بمواقع سياحية هامة على المستوى العالمي تخولها لأن تكون من بين أولى الوجهات السياحية العالمية. وذلك بفعل عوامل الجذب التالية والتي نذكر بعضها، نظرا لثراء معظم الدول العربية بمقومات سياحية كبيرة (شكيب حماد،2012،ص:08) :

- السياحة الدينية: في فلسطين (57% سنويا من السياح) وسوريا والسعودية .
- الاستجمام والترفيه وزيارة المواقع الاثرية والتاريخية والمتاحف: في المغرب، مصر، الجزائر، البحرين .
- زيارة الأقارب: تشكل نسبة كبيرة من السياحة في سوريا، الأردن، لبنان، السعودية.
- السياحة الصحية أو العلاجية: في الأردن، الإمارات، السعودية، تونس ولبنان.
- السياحة البيئية وسياحة الصحراء والمؤتمرات والمهرجانات: في لبنان والأردن (سياحة بيئية)، والإمارات والسعودية (سياحة صحراوية)، والمهرجانات في لبنان وتونس والجزائر.

رغم أن بيانات منظمة السياحة العالمية تشير إلى أن السياحة في العالم هي 75% سياحة بينية و 25% هي سياحة بعيدة، فان السياحة البينية العربية لا تشكل سوى نسبة 42% مقابل نسبة 58 % كسياحة بعيدة، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع تكلفة الإقامة في بعض الدول العربية، وكذلك إلى نقص عدد الرحلات الجوية و المشاكل الخاصة بالأمن وعدم وجود بينية تحتية ملائمة، بالإضافة إلى اعتماد بعض الدول العربية على السياحة غير العربية مثل المغرب والجزائر ومصر (بوضياف،2014،ص:11) .

أما السياحة الوافدة فقد عرفت انتعاشا منذ سنة 2014، حيث نمت السياحة في المغرب بـ 10% و تونس بـ 3%، وبنسبة 11% في الإمارات العربية المتحدة و فلسطين، وبنسبة 8% في سلطنة عمان، في حين انخفضت في الشرق الاوسط بـ 4 % في لبنان ومصر (لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الاوسط، 2015، ص: 06).

2-2- أهمية تنمية السياحة البينية العربية: تمثل السياحة العربية البينية مصدرا مهما للدخل، ففي سنة 2006 وصلت ايرادات السياحة في الاردن إلى 966 مليون دولار، أي ما يعادل 47 %من ايرادات السياحة الإجمالية، وفي لبنان أكثر من 2 مليار دولار بنسبة 43% من ايرادات السياحة الاجمالية، وفي تونس اكثر من 765 مليون دولار أي ما يعادل 33.61% من إجمالي الإيرادات السياحية (بوضياف،2014،ص:13). وفي سنة 2012 بلغت حصة السياحة والسفر من الناتج المحلي الاجمالي في البحرين 12.5% و4.5 % في الكويت، 7 % في عمان، 6.7 % في قطر و5.2 % في السعودية و14.3 % في الامرات العربية المتحدة .

و تعد السياحة في الدول العربية من أهم مصادر التوظيف، وذلك لمقدرتها على استيعاب عدد كبير من العمالة ، إضافة إلى الوظائف التي يمكن خلقها بطريقة غير مباشرة في قطاعات أخرى .حيث ساهمت السياحة بخلق 3 ملايين و 105 الف وظيفة في مصر، و322.5 الف وظيفة في لبنان، أما في دول مجلس التعاون الخليجي فقد بلغ التوظيف في الامارات لعام 2012 مقدار 338.5 الف وظيفة، و459 الف وظيفة في السعودية و 82 الف وظيفة في قطر (شياد، 2014،ص:08). حيث يتميز قطاع السياحة بوجود علاقات ربط امامية وخلفية مع انشطة وقطاعات عدة. لذلك فتلعب السياحة العربية البينية دورا هاما في التقليل من مخاطر تقلبات السياحة الدولية الاجنبية ،والتي تعد غير مرنة فيما يتعلق بموسميتها مما. كما تشجع السياحة البينية العربية في القيام باستثمارات جديدة في المنطقة.

2-3- الاتفاقيات العربية الثنائية والجماعية في مجال السياحة: وقعت الدول العربية على أكثر من 40 إتفاقية سياحية في إطار ثنائي أو ثلاثي، كان النصيب الأكبر منها لمصر، كما تم و في إطار الجامعة العربية انشاء:

- المجلس الوزاري العربي للسياحة.
- المنظمة العربية للسياحة .
- الاتحاد العربي للفنادق والسياحة.

ويضاف إلى ذلك مجموعة من الإتفاقيات التي من شأنها تسهيل الاستثمارات البينية العربية منها :

- اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية و انتقالها في الوطن العربي.
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة العربية و مواطني الدول العربية الاخرى .

2-4- أهم الإنجازات: من أهم انجازات الدول العربية فيما يخص التعاون في مجال السياحة ما يلي:

- وقعت المنظمة العربية للسياحة اتفاقية تصبح بموجبها ممثلا لمنظمة السياحة العالمية في منطقة الشرق الاوسط، ما يسمح لها بتنفيذ مجموعة من برامج العمل المشتركة، وتوسيع مشاركة الدول العربية في المحافل الاقليمية والعالمية المتخصصة .

- كما وقعت المنظمة ايضا على اتفاقية انشاء شركة خاصة لتمويل السياحة برأس مال قدره 113 مليون ريال سعودي لتسهيل استفادة الدول العربية منها .
- تم انشاء مشروعات عربية مشتركة اذ قدر عددها بنحو 856 مشروعا.
- تدفق العون الإنمائي وذلك من خلال الصناديق الانمائية العربية والاقليمية .
- تنشيط حركة السياحة العربية عن طريق مبادرة عاصمة السياحة العربية التي تبناها المجلس الوزاري العربي للسياحة.
- اطلاق مشروع الصندوق العربي السياحي برأسمال قدره 500 مليون دولار بتحالف بين الشركتين هما: شركة البلاد للاستثمار السعودية وشركة المدينة للاستثمار والتمويل من دولة الكويت.
- تمويل برامج الاستراتيجية العربية للسياحة، حيث يمول الاستراتيجية جزئيا البنك الاسلامي للتنمية، وتهدف الاستراتيجية إلى تيسير اجراءات الحصول على تأشيرات الدخول للمقاصد السياحية (منظمة السياحة العربية،2016،ص:09).

ورغم هذه الانجازات إلا أن مسيرة التكامل العربي لم تخلو من الإخفاقات، ومن بينها انخفاض الاستثمارات البينية في قطاع السياحة بالمجمل، كما لم تشمل اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى عددا من الجوانب هي: الخدمات، التعاون التكنولوجي والبحث العلمي، تنسيق النظم والتشريعات، حماية حقوق الملكية الفكرية (بلعور ،2008، ص: 10) . والذي لا يساعد على تطوير قطاع المنتجات والخدمات السياحية.

3- معوقات تنمية السياحة البينية في الدول العربية: رغم الخطوات الهامة التي انجزتها الدول العربية في سبيل تنمية السياحة البينية، إلا أن مجموعة من المعوقات ما زالت تحول دون الوصول إلى تطوير السياحة البينية العربية تتلخص أهمها فيما يلي :

- صعوبة الاجراءات الخاصة في منافذ العبور بين حدود الدول .
- نقص خدمات النقل خاصة خطوط الطيران التي تربط الدول في مجال النقل الجوي.
- محدودية المنتجات السياحية أو عدم شمولها أو أنها غير مصممة للأسواق البينية الاقليمية العربية .
- تباين مستويات الخدمات السياحية المقدمة والمرافق السياحية الموجودة بدرجة كبيرة.
- عدم تناسق و انتظام الإحصاءات السياحية ومن ثم بيانات قياس الأثر الاقتصادي.
- نقص الاستثمارات في البنية الأساسية للسياحة ومرافقها.
- تباين في أداء الإدارات السياحية الوطنية والمؤسسات الإقليمية للتعاون السياحي .

- ضعف مستوى مؤسسات التعليم والتدريب السياحي في المنطقة و ضعفها في تقديم العناصر الجديدة من المتدربين المطلوبين طبقا للمعايير الخاصة بتلك الصناعة.

ثانيا: تحليل اثار التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي على تنمية السياحة البينية

1- نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية: لقد تم الإعلان عن هذا التجمع في 4 فبراير 1981 في القمة الخليجية في الرياض بين 06 دول عربية هي: الامارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر والكويت . وتعود فكرة التكامل الخليجي إلى فترة السبعينات بعد نجاح تجربة الامارات، ليتم التوقيع في نوفمبر 1981 على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس. وقد دخلت حيز التنفيذ في مارس 1983 و استمرت لعشرين عاما إلى نهاية سنة 2002 حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس(يوسف ال خليفة،2012،ص 03) .

وفي مرحلة الاتحاد الجمركي تم ربط الامارات وقطر والسعودية بشبكة إلكترونية في مجال التجارة الخارجية، كما تم اعفاء قائمة طويلة من السلع ووضع قانون جمركي موحد ولوائح وأنظمة متماثلة ،إضافة إلى توحيد نظم دول المجلس واجراءاتها الجمركية والمالية والادارية الداخلية ، المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير .

ثم تلت هذه المرحلة اطلاق السوق الخليجية المشتركة في يناير 2008، وتهدف هذه السوق إلى ايجاد سوق واحدة تتيح لمواطني دول مجلس التعاون الاستفادة من الفرص التي توفرها اقتصاديات الدول الأعضاء. و يهدف المجلس إلى إقامة اتحاد نقدي ، ومجلس نقدي خليجي حيث وقعت كل من البحرين والسعودية وقطر والكويت على اتفاقية الاتحاد النقدي ودخلت حيز التنفيذ في 27 فبراير 2010(يوسف ال خليفة،2012،ص 05).

2- أثر التكامل الخليجي على قطاع السياحة في الدول الأعضاء: تجدر الاشارة في البداية إلى أن المجلس تمكن من احلال إستقرار أمني و سياسي في المنطقة بفضل تسوية الخلاف الحدودي بين كل من البحرين وقطر، وبين اليمن والسعودية، وبين الامارات وعمان وبين الكويت والسعودية فيما يخص الحدود البحرية(رزيق المخادمي ، 2009، ص 97). و يعتبر هذا من أهم الانجازات للمجلس لما له من تأثير على حركة السياح بين الدول الاعضاء .

2-1- الأثر على حركة المواطنين والسياحة البينية : تمكن المجلس من زيادة السياحة الوافدة إلى الدول الأعضاء بفعل الإستقرار الأمني والحدودي والإتفاقيات الخاصة بحرية تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء. حيث ازدادت حركة المواطنين الخليجيين منذ 1995 ووصلت نسبة النمو من سنة 1995 الى سنة 2014 معدل 321%، أي من 4.5 مليون مواطن سنة

1995 إلى ما يقارب 19 مليون مواطن في سنة 2014. وفي هذه السنة وحدها استقبلت البحرين 6.6 مليون مواطن خليجي، واستقبلت السعودية 6.1 مليون مواطن، كما استقبلت كل من الكويت والامارات 2.9مليون و1.7 مليون مواطن، قطر وعمان استقبلتا 1.1 و 0.6 مليون مواطن خليجي على التوالي (لمجلس التعاون الخليجي، 2016، **http://www.gcc-sg.org/ar**) . إذ من الواضح أن التسهيلات الجمركية والتقارب بين الدول الأعضاء ساهم بشكل كبير في الحركة السياحية داخل المنطقة.

و نبين ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مواطنو دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الأخرى

الوحدة : مليون مواطن

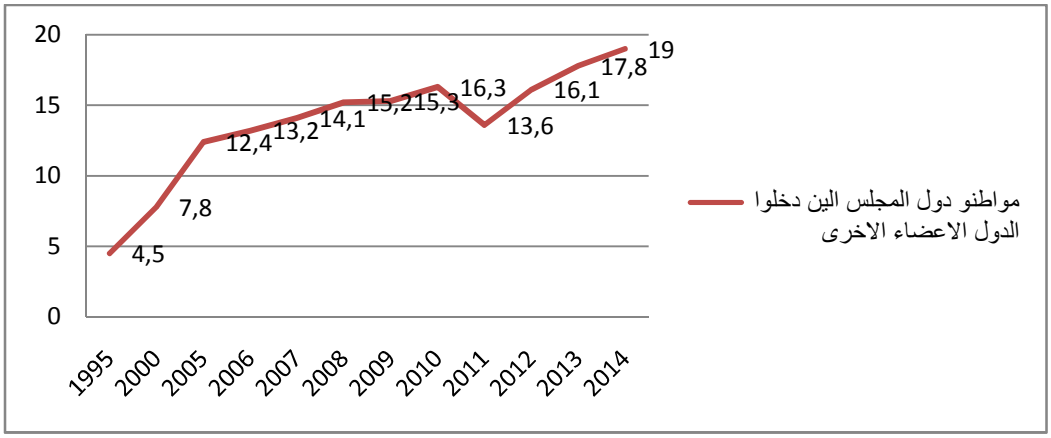

المصدر: احصائيات مجلس التعاون الخليجي على الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع 2017/12/12: على الساعة 18

http://www.gccsg.org/arsa/CognitiveSources/GulfDatabases/Pages/GulfInformationwithCategorization.as.

حسب الأرقام المبينة في الشكل أعلاه فإن نسبة النمو من سنة 1995 إلى سنة 2014 فاقت 300%.وحركة المواطنين هذه قد تكون لأسباب عدة منها الإقامة و العمل إلا أن نسبة هامة تسجل ضمن السياحة الوافدة و التي تقل مدة إقامتها عن السنة. وبتحليل مؤشر عدد السياح إلى عدد السكان فإن المؤشر قد بلغ 98% في الامارات العربية المتحدة حسب احصاءات سنة 2012. وهي أفضل نسبة بين الدول العربية بسبب الاستثمارات السياحية الكبيرة والبنى التحتية الجيدة في الإمارات(شياد، 2014،ص:06) . وقد بلغت هذه النسبة 48% في السعودية و48 % ايضا في قطر. كما تشير بيانات منظمة السياحة العالمية أن 40 %من السياح في المنطقة هي سياحة بينية. وقد اظهر تقرير شركة "ترافل اوراكل " حول الطيران أن أكثر من 36% من

المقيمين يزداد سفرهم من أجل الترفيه والاستجمام سنويا .حيث أسهمت السياحة البينية لدول المجلس بـ 27 % في قطاع السياحة بسلطنة عمان، ويتوقع ان ترتفع السياحة البينية في عمان إلى 60 %مقارنة بـ 48% العام 2012. حيث تتفاوت هذه النسب حسب الدول الأعضاء حيث تصل إلى 75% في عمان والبحرين و تتراوح بين 30% و40% في السعودية وقطر والشارقة ودبي وابوظبي، إلا أن الامارات تستقطب نحو 60% من السياح الخليجيين. كما ارتفع انفاق السياح الخليجيين إلى 32 مليار دولار عام 2012 (المنظمة العالمية للسياحة ، **تقرير2014 www.omt.org)** ، حيث تنوي دول المجلس إقامة تأشيرة مشتركة للدول الاعضاء.

2-2- الأثر على التمويل والاستثمار في القطاع السياحي : تتنوع مجالات الاستثمار السياحي بحيث تشمل الاستثمار في بناء وتشغيل وتطوير الفنادق والمطاعم والملاهي ومراكز الاستشفاء ومراكز الرياضة والترويح والقرى السياحية والبواخر السياحية وسياحة المخيمات، بالإضافة الى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة وشركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي. و بالنسبة لتجربة التعاون الخليجي فان التكامل بين الدول الاعضاء كان له اثر واضح على بيئة الاعمال بشكل عام ، وتحسن في مؤشرات التنافسية السياحية للدول الاعضاء بشكل خاص نتيجة ترقية الاستثمار في القطاع السياحي حيث نبين هذا الاثر فيما يلي :

2-2-1- تحسن في بيئة الاعمال :لقد ادى التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى إنتعاش حركة الإستثمار والتمويل بين الدول الأعضاء منذ 1995 بفعل الخطوات التالية :

- **السماح بالمساهمة في شركات الدول الاعضاء :** فنسبة الشركات المساهمة المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس من اجمالي مجموع الشركات المساهمة بلغت 95 منها منشات سياحية (مجلس التعاون الخليجي، تقرير عن السوق الخليجية المشتركة،2015 .(http://www.gcc-sg.org/ar

- **السماح بتملك العقار:** حيث ارتفعت نسبة تملك العقار في سنة 2014 الى : 89904 عقارا في الامارات ، 16105 في البحرين، 8268 في السعودية، 35083 في عمان، 917 في قطر و اخيرا 3401 في الكويت بمجموع استثمارات بينية في العقار وصل الى 153678 عقارا .

فهذه النتائج كانت نتيجة قيام دول المجلس بالإجراءات خاصة بتنمية الاستثمار والتي تتلخص في المادة الخامسة من اتفاقية التعاون الخليجي على ما يلي(الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 2004، ص: 10):

- توحيد الانظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار.

- معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الاعضاء .
- تكامل الاسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والانظمة المتعلقة بها.
- تبني مواصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع وفقا للنظام الاساسي لهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون .
- وضع اجراءات خاصة بدعم المشروعات المشتركة و الاستراتيجية التنموية للمنطقة.

ومنذ نشأة المجلس فقد تحسنت بيئة الاعمال في الدول الاعضاء، اذ تعتبر حاليا كل من البحرين، سلطنة عمان السعودية والامارات من الدول الاقل في عدد الاجراءات بـ 2الى 3 اجراءا كأقصى حد، في حين تصنف الكويت وقطر ضمن الأكثر عددا من الإجراءات بـ 8 إجراءات. كما تصنف السعودية والإمارات ضمن الدول العربية الأقل وقتا لإنجاز الإجراءات والأقل تكلفة كنسبة من قيمة العقار ايضا(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير 2009،ص 10).

ونجد ان معظم مؤشرات الاستثمار الدولية تصنف دول مجلس التعاون ضمن الأقل مخاطرة ، فتضع درجة منخفضة للبحرين قطر، الكويت، السعودية، سلطنة عمان والامارات ضمن مؤشر "انستيتيوشنال انفستور" للتقييم القطري. كما تتصدر هذه الدول قائمة الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

2-2-2-أهم الاستثمارات: خصصت دول المجلس 380 مليار دولار حتى 2018 للمشروعات السياحية ، كما وضعت دول المجلس رزنامة لتأسيس بنك خليجي لتمويل المشاريع السياحية بشكل خاص وصندوق تمويل خليجي اسلامي لتمويل الاستثمار بشكل عام. و نذكر هنا أن الصناديق السيادية لدول المجلس هي ضمن الأكبر في العالم بفعل عائدات النفط أهمها: مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)، جهاز قطر للاستثمار (QIA)، إحتياطي الأجيال القادمة الكويتي (RFFG)، وتملك الإمارات أربع صناديق سيادية هي: جهاز أبوظبي للإستثمار (ADIA)، شركة مبادلة شركة الاستثمارات البترولية الدولية وشركة ابوظبي للطاقة .حيث تخصص من بعضها حاجات الموازنة العامة وتمويل البنى التحتية و يتم استثمار الباقي وهو اكثر من 50% من عائدات هذه الصناديق في استثمارات خارجية قصيرة أو طويلة الاجل (مركز الدراسات الدولية و الاقليمية، 2012، ص: 20) .

ا- استثمارات البنى التحتية الداعمة للقطاع السياحي: تحسنت مجمل مؤشرات البنى التحتية لدول المجلس والخاصة بالنقل والاتصالات و تسهم بشكل كبير في تطوير الساحة البينية بين دول المجلس، حيث بلغ عدد خطوط الهاتف الثابت في 2013 حوالي 20.631 الف،

وبلغت خطوط الانترنيت 20.699 خط. اضافة الى ذلك تصنف الامارات العربية الاولى عالميا في مؤشر النجاح الحكومي في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأولى عربيا في مؤشر الإبتكار العالمي، كما تصنف قطر الأولى عربيا في جاهزية الحكومة الالكترونية (المركز الاحصائي الخليجي، 2016، ص: 12). وتحسن ترتيب البحرين أيضا في مؤشر جاهزية البنية الرقمية لتحتل المركز الثالث عربيا و30 عالميا في سنة 2010 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2010، ص: 151)، تليها السعودية 33 عالميا ثم سلطنة عمان في الترتيب 41 ثم الكويت 75 عالميا .

وقد ارتفعت حركة النقل الجوي والبري بفعل البنى التحتية الجيدة في المطارات والموانئ، كما بلغ طول الطرق المعبدة 120.455 كم في دول مجلس التعاون الخليجي (المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، 2016، ص 156). حيث تتصدر دول مجلس الخليج العربية قائمة أحسن الدول العربية من حيث جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية (المنتدى الاقتصادي العالمي،تقرير2011، ص: 191). وجاء ميناء دبي ضمن أكثر الموانئ تشغيلا في العالم حيث تجاوزت قدرته على المناولة 11.1 مليون حاوية. ومن أكبر انجازات المجلس أيضا مشروع القطار الخليجي الذي يبدأ من الكويت مرورا بالدمام إلى مملكة البحرين ثم إلى دولة قطر ومن المملكة العربية السعودية إلى دولة الامارات العربية المتحدة ومن ثم إلى مسقط بسلطنة عمان عبر الصحار يبلغ طوله 2117 كم . كما قام المجلس بإنجاز مشروع جسر البحرين وقطر الذي بدا العمل به في 2010 ويرجح ان يكون الاطول في العالم بنحو 40 كم و بتكلفة 3 مليار دولار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2011، ص 122).

ب-الخدمات السياحية في الفنادق والمطاعم: أما بخصوص عدد الفنادق و المطاعم، فقد بلغ 2457 فندقا في 2014 في كامل دول المجلس بـ 218.215 الف غرفة حسب احصاءات 2011، وعلى مستوى الدول الأعضاء فإن عدد الفنادق حسب الفئات يختلف حسب الأوضاع الاقتصادية وطبيعة السياحة. فنجد مثلا في السعودية أن نسبة الفنادق من فئة النجمتين والثلاثة تفوق نسبتها 73 % من عدد الفنادق في المملكة. وتتميز الإمارات بتوزيع متكافئ لعدد الفنادق على الفئات المختلفة. وبفعل المشاريع السياحية وصل عدد المتاحف والأماكن السياحية إلى 2752 في 2011. والتي زارها في نفس السنة 39.007 ألف زائر. و نذكر إلى أن القدرة الاستيعابية لدول مجلس التعاون في مجال الجذب السياحي هي الافضل بين الدول العربية (والتي يشار اليها بنسبة عدد السياح الى عدد السكان) فقد تجاوزت البحرين و الامارات و قطر نسبة 100 % ، اذ بلغت 538.4% في البحرين و 143% في الامارات و 114.7% في قطر (جامعة الدول العربية، **2007**،ص 23).

وقد استثمارات الإمارات في الفنادق والمطاعم جعل من الأخيرة تساهم بـ 9.6 % من اجمالي الدخل وتتوزع هذه الاستثمارات على المناطق السياحية التالية: برج خليفة وبرج العرب، قرية التراث وعالم فيراري ومسجد الشيخ زايد ومشروعات سياحية هائلة بجزيرتي الريم و باس واكبر مستشفى في العالم في ابو ظبي، ونخلة الجميرا(ماجد، 2016، ص:06)، حيث لا تحتوي الامارات على مواقع تصنف من التراث العالمي.

أما السعودية فقد استثمرت 33 مليون دولار في الإمارات لإستثمار حديقة زعيبل في إمارة دبي، وتم في البحرين تأسيس شركة بحرينية – كويتية مشتركة برأس مال قدره 24 مليون دولار لتطوير متنزه عين عذارى(ماجد، 2016، ص:07). حيث ساهمت هذه الاستثمارات لكل من الامارات و قطر بتحقيق نسب مرتفعة في الاستثمارات المحلية فاقت المتوسط البالغ 5% و 9% كما حققت معدلات نمو كبيرة تجاوزت المتوسط العالمي البالغ 1 % و 5 %. أما دولة البحرين وعمان والسعودية فبالرغم من أن معدل الإستثمار السياحي فيها إلى الإستثمار المحلي جاء دون المتوسط أي أقل من 1%و5% إلا أن معدلات النمو جاءت مرتفعة بما يتجاوز المتوسط المحقق عالميا .

جدول رقم (01): رصيد الاستثمارات المباشرة من دول المجلس الى الدول الاعضاء لعام 2011

الوحدة : مليون دولار امريكي

الدولة	السعودية	البحرين	الكويت	الامارات	قطر	عمان	مجموع
الكويت	16.869	5.284	..	786.0	396.0	121.0	1325.153
الامارات العربية المتحدة	12.620	1.744	5.52	..	..	..	19.884
السعودية	..	4.171	478.0	..	..	..	482.171
البحرين	7.757	..	1.5080	..	..	..	9.265
قطر	482.0	226.0	754.0	..	..	..	1462
سلطنة عمان	341.0	215.0	406.0	..	..	..	962
المجموع	860.246	448.028	1645.028	786.0	396.0	121.0	

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على الموقع www.dhaman.org ، تاريخ الاطلاع 2017/10/15.

يوضح الجدول توزيع الاستثمارات البينية بين الدول الاعضاء وكذا قيمتها المالية، وهو ما يعكس مستوى التقارب والتعاون الاقتصادي بين الدول . اذ ترتفع الاستثمارات السعودية في الكويت و تستقطب منها اكبر حصة ايضا. بالرغم من نمو هذه الاستثمارات منذ سنة 1995، إلا

أن الملاحظ انها تقل بكثير عما تستثمره هذه الدول في الخارج عن طريق الاستثمار المباشر وغير المباشر أو عن طريق صناديقها السيادية.

ويمكن تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لنسبة مساهمة الاستثمار السياحي في إجمالي الاستثمار المحلي، ومعدل النمو السنوي للاستثمار السياحي ومقارنة المؤشرين بالمتوسط العالمي كما يلي:

نجد كل من الإمارات و قطر في المجموعة الأولى حيث مساهمة الاستثمارات السياحية في الدولتين تفوق المتوسط المحقق عالميا والبالغ 5.9 في المائة ، و في المجموعة الثالثة نجد كل من البحرين، الكويت، عمان، السعودية. ولم تصل نسبة الاستثمارات السياحية إلى الاستثمار المحلي الإجمالي في هذه الدول إلى مستوى المتوسط المحقق عالمياً، لكن في الوقت ذاته فإن معدل نمو الاستثمار السياحي فيها جاء مرتفعا بما يتجاوز المتوسط المحقق عالميا.

ج- ترقية الرعاية الصحية لجذب السياحة البينية : حث التعاون الخليجي على مبدا المساواة في المعاملة بين مواطني الدول الاعضاء، و شمل هذا الرعاية الصحية ، مما سمح بازدياد السياحة بهدف العلاج في دول المجلس ، فقد استقبلت الامارات 363473 مواطنا من باقي دول المجلس وهو ما يمثل 84% من مجموع المستفيدين من الخدمات الصحية بين الدول الاعضاء للمجلس ، واستقبلت البحرين 24811 مواطنا بغية الرعاية الصحية .

و مما سبق نجد التكامل بين الدول الاعضاء كان له اثر كبير على القطاع السياحي و السياحة البينية مما ادى الى وتحسن في مؤشرات التنافسية السياحية لدول مجلس التعاون ، وفي العنصر الموالي نقدم مقارنة لهذه المؤشرات مع بعض الدول العربية .

3- وضعية مؤشرات التنافسية السياحية لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة ببعض الدول العربية: ساهم الاستثمار في قطاع السياحة في تحسن ترتيب الامارات ضمن بعض المؤشرات الدولية: 24 عالميا في مؤشر تنافسية السياحة والسفر للعام 2015، وضمن احسن 30 دولة في 2016، المرتبة 17 عالميا العام 2016 في مؤشر التنافسية العالمي، 31 في مؤشر سهولة ممارسة انشطة الاعمال، 41 في مؤشر الابتكار العالمي(ماجد، 2016، ص:08) والأولى عربيا في مجمل المؤشرات السابق ذكرها. والجدول الموالي يوضح تغير ترتيب دول المجلس وبعض الدول العربية في مؤشر تنافسية السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

الجدول رقم (02): ترتيب دول المجلس مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر تنافسية السياحة والسفر خلال الفترة 2009-2015

الدول		2009		2011		2013		2015	
		دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا
دول مجلس التعاون الخليجي	الامارات	33	1	30	1	28	1	24	1
	قطر	37	2	42	3	41	2	43	2
	البحرين	41	3	40	2	55	3	60	3
	السعودية	71	8	62	6	62	6	64	5
	عمان	68	7	61	5	57	4	65	6
	الكويت	95	11	95	11	101	10	103	11
دول شمال افريقيا	المغرب	75	9	78	10	71	8	62	4
	تونس	44	4	47	4	/	/	79	8
	الجزائر	113	13	115	13	132	11	123	12

المصدر: تحليل تنافسية السياحة و السفر للدول العربية 2015، المنظمة العربية للسياحة على الموقع:

www.arab-tourismorg.org/index.php/research/compettive-tourisme-and-travel.20:15 تاريخ الاطلاع 2017/12/21 على الساعة

يشير المؤشر الى عدم تغير ترتيب الدول عربيا على خلال الفترة 2009-2015 ما عدى تحسن لبعض الدول العربية وهي : المغرب وعمان والسعودية وتراجع كل من الكويت والجزائر ، فيما بقيت في صدارة القائمة كل من الامارات وقطر والبحرين.

فالمؤشرات الرئيسية لمؤشر السياحة والسفر لم تختلف من حيث النتائج، مع تفاوت بسيط من حيث امكانيات ووضعية الدول العربية حيث جاءت الامارات وقطر في المراتب العشرين الاولى ضمن مؤشر البيئة التمكينية والجزائر في اخر الترتيب، و يضم المؤشر خمس مؤشرات اخرى هي: بيئة العمل، الامن والسلامة، الصحة والثقافة، الموارد البشرية و جاهزية تكنولوجيا المعلومات.

كما تصدرت الامارات وقطر القائمة العربية من حيث المؤشر الفرعي الخاص ببيئة العمل والامن والسلامة. كما تحسنت وضعية عمان في المؤشرين، اما بالنسبة للدول الاقل اداءا فكانت: الجزائر و تونس . وبمقارنة دول المجلس ككل مع دول شمال افريقيا، يظهر تفوق الدول الاعضاء على دول المغرب العربي في مؤشر البنية التمكينية مع تفاوت بين الدول الاعضاء، حيث انه ليس للكويت مستوى الاداء نفسه مع باقي الدول الاعضاء .

وفيما يخص باقي المتغيرات والتي تضم: الصحة والثقافة، الموارد البشرية، جاهزية تكنولوجيا المعلومات، فقد اظهرت تحسن السعودية في الجاهزية الرقمية وتأخرا لكل من المغرب (75) وتونس (76) والجزائر (105)، في حين كانت قطر في المرتبة (25) والامارات العربية في المرتبة (16)، البحرين (15) ، الكويت وعمان في المراتب (39) و (45)على الترتيب .

كما تتقارب النتائج ايضا في المؤشر الرئيسي الثاني و الخاص بسياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة، مع فارق تصدر المغرب الدول العربية في متغير تحديد اولوية السياحة (26) وتحسن السعودية من حيث تنافسية الاسعار والاستدامة البيئية .

ويعكس مؤشر تنافسية السياحة والسفر نتائج السياسات والمجودات المبذولة من قبل الدول العربية ، إذ أن أكثر الدول اهتماما بالقطاع وبمدخلاته، أبدت نتائج حسنة، والعكس صحيح إذ تتأخر الدول التي ما زالت تخطو خطوات خجولة نحو تنمية القطاع .

الخلاصة ما زالت السياحة البينية العربية دون المستويات المسجلة على مستوى التكتلات و الاقاليم الاخرى، لأسباب عدة لعل أهمها الحواجز الحدودية وسياسات الجذب السياحي وعدم توفر المنتجات السياحية الملائمة للسائح العربي .

وعلى مستوى المجموعات ابدى النموذج المدروس – دول مجلس التعاون الخليجي- نتائج اكثر ايجابية ،اذ ركزت دول المجلس على إحداث تغييرات كبيرة و متسارعة بهدف استغلال السياحة البينية في المنطقة، من خلال توفير هيئات تمويلية ذات طاقة العالية للتمويل المتخصص في القطاع السياحي والقطاعات المكملة له، وذلك من خلال الاهتمام الكبير بالبنى التحتية والتكنولوجيا، إذ نجد أن إستثمارات المجلس في البنى التحتية المشتركة تبلغ ملايير الدولارات وكلها استراتيجية تخدم الدول الاعضاء في جميع القطاعات، كما تسهل الحركة داخل اقليم دول مجلس التعاون ، مما أدى إلى زيادة نمو السياحة البينية حيث تصل في عمان إلى 70% من مجموع الوافدين و بين 30% و 40 % في باقي الدول، وهي نسب مقبولة يحتمل ان ترتفع نظرا للاستراتيجيات المتبعة حاليا من اجل استهداف هذا المصدر التنموي. وهذا ما يبين الاثار الايجابية للتكامل بين دول مجلس التعاون على السياحة البينية بينها .

النتائج : توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- تمتلك المنطقة العربية امكانيات سياحية و ثقافية هائلة فعدد لا باس من المواقع السياحية مصنف من التراث العالمي.

- لقد نتج عن التكامل الاقتصادي العربي خلق هيئات تمويلية مهمة كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، الصندوق الكويتي للتنمية، صندوق ابو ظبي

والصندوق السعودي للتنمية، مما وفر التمويل لعدة مشاريع انمائية مشتركة في الوطن العربي في قطاعات متعددة منها قطاع السياحة.

- ارتفع عدد الاتفاقيات الثنائية و الجماعية الرامية الى تعزيز التعاون الاقليمي في السياحة.
- تنخفض عدد الاستثمارات البينية في قطاع السياحة عن غيرها من القطاعات الاقتصادية.
- ما زالت العقبات الاجرائية والسياسية حاجزا كبيرا امام ارتفاع التدفق السياحي البيني العربي.
- تعتبر تجربة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي تجربة ناجحة في ترقية السياحة البينية وذلك نتيجة وضع استراتيجيات مشتركة لتطوير القطاع في جميع الدول الاعضاء .
- ادت اجراءات تسهيل الحركة وجودة الربط البري و البحري و الجوي إلى ازدياد حركة السياحة البينية .
- ارتفعت الاستثمارات البينية بين الدول الاعضاء لمجلس التعاون لكن بقدر محدود مع تسجيل مشاريع ضخمة .
- نتج عن تكامل دول مجلس التعاون تصدرها الدول العربية في مؤشرات التنافسية السياحية واحتلال مراكز مقبولة عالميا لبعض منها نتيجة تحقيقها لمستويات أعلى من حيث الجودة والامكانيات البشرية والتقنية .

التوصيات:

بالنسبة لتنمية الساحة البينية في الدول العربية بصفة عامة نقدم التوصيات التالية :

- يجب تسهيل الاجراءات الخاصة في منافذ العبور بين حدود الدول العربية و المتعلقة بالتأشيرة مع ضرورة تطوير خدمات النقل خاصة في مجال النقل الجوي .
- تشجيع الاستثمار في البنية الاساسية للسياحة و تنويع المنتجات السياحية بشكل يتلاءم مع مميزات الطلب السياحي للأسواق البينية العربية .

أما بالنسبة لتنمية السياحة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي نقترح ما يلي:

- وضع برامج و اليات موحدة لترقية القطاع السياحي بين دول مجلس التعاون.
- يجب على دول مجلس التعاون توفير مناخ اعمال ملائم لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لتغطية الانخفاض في الاستثمارات البينية بين الدول الاعضاء في قطاع السياحة.
- ازالة كل العوائق التي تواجه السياحة البينية بين دول مجلس التعاون من خلال رفع الحواجز الحدودية ووضع سياسات للجذب السياحي وتوفير المنتجات السياحية الملائمة للسائح العربي.

قائمة المصادر والمراجع

➢ الكتب:

1. رزيق المخادمي، عبد القادر ، 2009، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. عفيف حاتم، سامي، 2003، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر.

➢ المقالات في مجلة علمية

1. بلعور، سليمان، 2008، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، **مجلة الباحث**، عدد 06، الجزائر.
2. بوضياف، عبد المالك، 2014، قياس التكامل الاقتصادي العربي و تحليل الياته، **مجلة كلية العلوم الاسلامية**، المجلد الثامن، العدد 1/15، الجزائر.
3. شياد، فيصل ،2014 ، تنمية السياحة العربية البينية – العقبات و الحلول، **مجلة رؤى استراتيجية**، المجلد الثاني, العدد 06، الامارات العربية المتحدة.

➢ المداخلات في المؤتمرات

1. حماد، كمال شكيب، 2012، **نحو استراتيجية لتطوير السياحة العربية**، ندوة علمية حول الأمن السياحي قسم البرامج التدريبية، تونس.

➢ تقارير

1. لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الاوسط ، **تقرير موجز لعام 2015، حول السياحة في المنطقة وتحديد التحديات الرئيسية**، الاجتماع التاسع والثلاثون، القاهرة، مصر.
2. منظمة السياحة العربية، **تقرير الانشطة والانجازات 2016**، جامعة الدول العربية.
3. يوسف ال خليفة، عائشة ،2012، **تقرير للأمانة العامة المساعدة لشؤون اللجان والجلسات والبحوث**، مجلس النواب، البحرين .
4. تقرير، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، سنة 2009.
5. مركز الدراسات الدولية و الاقليمية، 2012، **الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج**، قطر.
6. المركز الاحصائي الخليجي، ديسمبر 2016، **مؤشرات التنمية لمجلس التعاون الخليجي** ،سلطة عمان .
7. تقرير، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2010.
8. المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، 2014، **الكتاب الاحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي** ، العدد الاول ، ابريل 2016 .
9. المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التنافسية العالمي 2011/2010**..
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاعمال في الدول العربية 2011**.

11. جامعة الدول العربية، **النشرة الاحصائية للسياحة في دول الوطن العربي- سنة 2007** ، العدد السادس، مصر.

12. ماجد، احمد، 2016.، **دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية و ريادة عالمية**، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة .

- **المواقع الالكترونية**

1. قواعد المعلومات الخليجية على الرابط الالكتروني لمجلس التعاون الخليجي :
http://www.gcc-sg.org/ar
sa/CognitiveSources/GulfDatabases/Pages/GulfInformationwithCategorization.asp

2. تقارير المنظمة العالمية للسياحة، على الموقع الالكتروني:www.omt.org

3. تقرير عن السوق الخليجية المشتركة، صفحة مجلس التعاون الخليجي:
http://www.gcc-sg.org/ar-
sa/CognitiveSources/GulfDatabases/Pages/GulfInformationwithCategorization.aspx